حنطة وبدرها وجب العشر ولو غصب ساعة وعلمنا القدر المؤدى اوربعت
المعلوفة بنفسها سقطت الزكوة ويعتمد في عدد الواشي على قول المالك ان كان ثمة والا فتعتد عند مضيق ثم به **فكمله** يجب الزكوة في المغصوب والمسروق
والمجحود والضال والمرهون والمشترى والمقبوض وغيره والغائب المقدور والمحجور
والدين اللازم على الميت هذا اذا لم يكن ما شيته ولا طعاما ولا ثيابا
ونحوها بل دراهم او دنانير او عروض تجارة ولا يجب الاخراج قبل القبض الا في المرهون
والمشترى والغائب المقدور والدين الحال المتيسر التحصيل ولو تيسر لكن تركه الطالبه
والقبض وجب الاخراج ولا يمنع ولو تعسر المجحود وقدر على الثبات والقبض فمضى
لم يجب الاخراج ولا يمنع الدين وجوب الزكوة فلو اشترى ارضا بنصاب وعليه مثله سلما
وجب العشر ولو استقرض نصابا من النقدين وبقي معه حولا وجبت الزكوة على كل واحد
منهما وفي اخراج المقترض التفصيل ولو وقف اربعين شاة على جماعة معينين لم تجب
الزكوة ويجب في نتاجها ولو قال جعلت هذه المال صدقة او هذه الاغنام ضحايا
فلا زكوة نخلا فما لو نذر التصدق بأربعين من الغنم او بما تحدر هي في الحال ودين
الحج كدين النذر فلو وجب عليه الحج ومضى حول على ماله وجبت الزكوة ولو اجتمع
الدين والزكوة في تركة قدم الزكوة واذا اصدقها نصابا معينا من السائمة لزمتها
الزكوة اذا تم حوله قبضه او لم تقبض هذا هو **النوع الثاني** النبات
وله شروط **الاول** ان يكون قوتا بالاختيار كالحنطة والارز والشعير والذرة
والدخن والحمص والعدس والباقلا والماش واللوبيا والجلبان والعلس
والسلت من المحبوب والرطب من الثمار فلا زكوة في الحلبة والسمسم والشونيز و
الزعفران والكروياء والكمون والكزبرة والكتان والشاهدانج والبطيخ والقثاء

والبقين

والكمثرى والمشمش والخاص والسفرجل والخوخ والتفاح و
الرمان والجوز واللوز والفستق والسلق والشليم والجزر والقنبيط والباذنجان
وقصب السكر والكرسف والفث والصنوبر والدلب والزيتون والزعفران
والورس والعسل والدبس والخل والعصفر وحبه والبقول وبذورها
وبذور ما لا تجب الزكوة فيه **الثاني** ان يكون معلوفا كما هو لو حمل السيل حشيشا زكويا
من بلاد الحرب وبنت في الصحراء لا عشر فيه كالنخيل المباحة في الصحراء لانه المباح
قبل الاحراز غير مملوك **الثالث** ان يكون المالك ادميا معينا فلو وقف بستانا او ارضا
او قرية على مسجد او رباط او قنطرة او جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين
فلا عشر في ثمارها وزروعها نعم لو اجر الارض وزرعت وجب على المستأجر مع اجرة
الارض كما تجب على الشاجر زكوة التجارة مع اجرة الدكان المستأجر وعلى
الغاصب العشر واجرة المثل وارش النقصان ان نقصت **وكما** يجب العشر مع الخراج
في الخراجية وهو ما فتح الامام بلدة عنوة وقسمها بين الغانمين ثم يعوضهم عنها
ويقفها على المسلمين ويضرب عليها خراجا كما فعل عمر رضي بسواد العراق او فتح بلدة
صلحا على ان يكون الاراضي لنا وسكنها الكفار بخراج معلوم فالارض في والخراج اجرة ولا
تسقط باسلامهم والبلاد التي اسلم اهلها عليها ولو شرط ان يكون الاراضي لهم والحالة
هذه فالخراج جزية تسقط باسلامهم والبلاد التي اسلم اهلها عليها والتي احياها
المسلمون عشرية وانما سمي الخراج مقاسمة لان الامام يقاسم الغانمين ما يأخذه السلطان
على ان يكون بدل العشر فيسقط الفرض كما لو اخذ القيمة بالاجتهاد والبقاع التي يؤخذ
منها الخراج والمعروف هنا استديم الاخذ لان الظاهر انه ما جرى عليه الامر جرى
مجرى **الوقف** لغة يكون نصابا وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع و

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)